الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع الفراغ التشريعي في قوانين الضرائب المباشرة ، فالفراغ هو احد العيوب الذي يمكن ان يصيب التشريعات بما فيها الضريبية وقد عالجت هذه الدراسة الموضوع وفق خطة قسمت الى ثلاثة فصول ، تناولت في الاول الاطار الدستوري العام الذي يجب ان يحكم تصرفات جميع السلطات في مجال العمل الضريبي وهو مبدأ قانونية الضريبة ، ثم الاسس السليمة لصياغة التشريع والتي يمثل الفراغ احد نتائج عدم الالتزام بها .

وفي الفصل الثاني حددت الدراسة مفهوم الفراغ التشريعي وميزته عن غيره من المصطلحات التي يمكن ان تشترك معه في بعض الخصائص كالغموض والفراغ الضريبي ، وعرجت على انواع الفراغ وتوصلت الى ان وجود فراغ في النصوص الضريبية تترتب عليه آثار سلبية على الاستجابة لقواعد فرض الضريبة (دستور الضرائب) وعلى الحصيلة النهائية للضرائب .

وتبرز اهمية الدراسة بشكل أكثر وضوحاً في الفصل الثالث المخصص لسد الفراغ التشريعي إذ ناقشنا فيه دور السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) في سد الفراغ وما يتضمنه هذا الموضوع من تساؤلات كثيرة عن الحدود التي تحكم صلاحيات هذه السلطات في المجال الضريبي ، حيث يتجسد دور السلطة التشريعية في هذا المجال من خلال إمكانية تعديل التشريع - وتفسيره احياناً - ضمن شروط تقتضي الموازنة بين متطلبات مواكبة التطور والحفاظ على الاستقرار التشريعي ، وناقشنا حدود صلاحيات الادارة الضريبية - كونها تمثل السلطة التنفيذية - في سد الفراغ من خلال اصدار القرارات الادارية التنظيمية وسلطتها التقديرية ، كما تطرقنا الى موضوع مدى جواز التفويض التشريعي في المجال الضريبي .

وعلى الجانب الآخر حددنا دور القضاء في سد الفراغ انطلاقاً من فرضيتين الأولى ، ان فرض الضرائب لا يكون الا بقانون ، والثانية ان القاضي ملزم بالاجتهاد للوصول الى الحكم لحل النزاع ، وهو ما يقتضي الموازنة بينهما .

كما تضمنت الدراسة الاشارة الى اهم مواطن الفراغ والقصور التي افرزها التطبيق العملي في تشريعات الضرائب المباشرة في العراق وحاولنا تقديم حلول لمعالجتها بالاستعانة بفروع القانون الاخرى او المقارنة وبما يتوافق مع متطلبات القانون الضريبي . وفي خاتمة الدراسة حددنا أهم استنتاجاتها وقدمنا مجموعة من المقترحات للإجابة على الأسئلة التي يثيرها موضوع الفراغ التشريعي في المجال الضريبي .